الخضرة والاعلانات

تحتاج الكويت الى كمية هائلة من النباتات والاشجار لكي تمسح عنها ما تطبعت به طوال قرون من لون اشلع املح كئيب يصعب تغييره.وحيث ان عملية التشجير والتحريج مسألة مكلفة كما ان عملية نمو الاشجار والنباتات تتطلب الكثير من الوقت، وحيث ان لا وقت لدينا للانتظار بعد ان ضاعت مئات ملايين الدنانير من ميزانيات هيئة الزراعة في السنوات السابقة، اما عن طريق السرقة (عيني عينك)، وما صرف لدعم اعلاف الماشية والجواخير أو لتوزيع الشتلات المجانية وبذور الزرع الخارية، وما تبقى وزع كرواتب لموظفي الهيئة الذين تكدست بهم شبراتها المتهالكة. فقد تفتق ذهن احد عباقرة البيئة عندنا عن فكرة شبه جهنمية يمكن بواسطتها التغلب على مشكلة اللون الكالح الذي يغلب على البيئة السكانية والصناعية والشوارعية في الكويت وذلك عن طريق استخراج التراخيص اللازمة من البلدية والتجارة والكهرباء يتم بموجبها السماح لشركات «معينة جدا» بزرع مئات اللوحات الاعلانية الضخمة في كافة مناطق الكويت. وبالرغم من تلك المسحة البسيطة من اللون التي اضافتها تلك اللوحات الضخمة للون البيئة الكالح الا ان الاسراف في زرعها في كل شارع وزاوية وطريق مسألة مثيرة للقلق. فوجودها على الطرق السريعة يشكل خطرا على حركة السير حيث ان انشغال قائد المركبة، ولو للحظة قصيرة عن القيادة، بقراءة كامل محتويات لوحة اعلانية قد يتسبب في حادث سير مؤسف. كما أن وضعها بصورة غريبة جدا من الحاجز الايمن للجسور التي تغطي الطريق الدائري الرابع مثلا فيه خطر كبير على حياة شاغلي الطرق الداخلية.

لقد قمت بالاتصال بالادارة العامة للمرور للسؤال عن رأيهم في موضوع هذه اللوحات الاعلانية ان كان من ناحية العدد أو الموقع او الحجم، وقد تبين لي بانهم قد اعترضوا عليها وعلى مواصفاتها ولكن لم تلتفت الجهة المعنية لوجهة نظرهم بسبب نفوذ من يقف وراء الشركة المستفيدة من زرع اللوحات في شوارع الكويت وطرقها السريعة.

اننا لا نكتب هنا من باب الاعتراض الكامل التام على وجود مثل هذه اللوحات الاعلانية ولكن لكي نحذر من مغبة التمادي في زرعها في كل مكان من دون النظر لاعتبارات البيئة وسلامة شاغلي الطرق، حيث ان ما تحققه الشركات شبه الاحتكارية التي تقوم ببيع تلك المساحات الاعلانية من مبالغ ضخمة تقدر بعشرات الملايين يجب ان لا يكون سببا في التغاضي عن كل تلك الامور الهامة من اجل خاطر هذا الطرف أو تلك الشخصية!!

وللحديث بقية.

○○○

آخر «كلام الناس»:

. الديموقراطية ضمان اساسي لحماية المال العام

أحمد الصراف